

## المعاهدة الدولية

بشأن الموارد الوراثية النباتية  
للأغذية والزراعة



منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

الدورة السابعة للجهاز الرئاسي

كيغالي، رواندا، 30 أكتوبر/تشرين الأول – 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ودور الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

### موجز

أخذ الجهاز الرئاسي، في دورته السادسة، علماً باعتماد خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وخاصة المقصدين 2-5 و 15-6 والمتعلقين بالحفاظ على الموارد الوراثية وضمان الحصول عليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها، ووافق على أن يتمثل موضوع الدورة السابعة في "خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ودور الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة". وتعرض هذه الوثيقة العلاقة والصلات القائمة بين المعاهدة الدولية وخطة عام 2030، لا سيما في الجهود العالمية الرامية إلى الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها بشكل مستدام، نظراً إلى أن الهدف النهائي للمعاهدة الدولية يكمن في المساهمة في استدامة الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي.

### التوجيهات المطلوبة

إن الجهاز الرئاسي مدعو إلى الأخذ علماً بهذا التقرير والنظر في اتخاذ قرار، مع مراعاة العناصر الواردة في مرفق هذه الوثيقة، باعتبارها توجيهات بشأن مساهمة المعاهدة الدولية في إنجاز خطة عام 2030.



mu456

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على العنوان التالي:

<http://www.fao.org/plant-treaty/meetings/meetings-detail/en/c/888771/>

## أولاً - مقدمة

1- تقدّم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030)، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة السبع عشرة، التي اعتمدت في سبتمبر/أيلول 2015 من قبل 193 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مجموعة من الأهداف العالمية الجديدة التي تشكل معالم خطط التنمية الوطنية وتوجه إجراءات المجتمع الدولي حتى عام 2030. وعلى خلاف الأهداف الإنمائية للألفية، فإن خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة تهم جميع البلدان وتطبق على كل واحد منها.

2- وقد تعهدت البلدان، كمبدأ توجيهي لدى إطلاق خطة عام 2030، بضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب في الجهد الجماعي الرامي إلى إنجازها. وهناك تركيز كبير جدا على فقراء الريف الذين ينظر إليهم، رغم كونهم من أشد الناس ضعفا الذين ينبغي إعطاؤهم الأولوية في التنمية المستدامة، على أنهم عوامل حاسمة للتغيير ومساهمون مهمون في تحقيقها.

3- ومن القضاء على الفقر والجوع إلى مواجهة تغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية، تكمن الأغذية والزراعة في صميم خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، تولى أهمية كبيرة إلى الدور الذي يضطلع به التنوع البيولوجي الزراعي، نظرا إلى أنه حاسم الأهمية بالنسبة إلى الإنتاج المستدام لأغذية مغذية ووفيرة وإلى تكييف الزراعة مع التحديات العالمية، مثل تغير المناخ وتزايد عدد السكان.

4- وأخذ الجهاز الرئاسي علما، في دورته السادسة التي عقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2015، باعتماد خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وخاصة المقصدين 2-5 و 15-6 المتعلقين بالحفاظ على الموارد الوراثية وضمان الحصول عليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها<sup>1</sup>. وطلب كذلك من الأمين مواصلة التعاون مع الاتفاقيات والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة<sup>2</sup>. ونتيجة لذلك، اتفق الجهاز الرئاسي على أن يتمثل موضوع الدورة السابعة في "خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ودور الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة"<sup>3</sup>.

5- وتعرض هذه الوثيقة العلاقة والصلات القائمة بين المعاهدة الدولية وخطة عام 2030، لا سيما في الجهود العالمية الرامية إلى الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها بشكل مستدام، نظرا إلى أن الهدف النهائي للمعاهدة الدولية يكمن في المساهمة في استدامة الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي.

<sup>1</sup> قرار الجهاز الرئاسي 2015/10، التعاون مع الأجهزة والمنظمات الدولية الأخرى.

<sup>2</sup> المرجع نفسه

<sup>3</sup> قرار الجهاز الرئاسي 2015/13، برنامج العمل المتعدد السنوات للمعاهدة الدولية (2016-2025).

## ثانياً - خطة عام 2030 والموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

6- وضع أعضاء الأمم المتحدة، عند اعتماد أهداف التنمية المستدامة، رؤية تحويلية طموحة للغاية تتوخى إيجاد عالم خال من الفقر والجوع بحلول عام 2030، يمكن فيه لجميع أشكال الحياة الازدهار. وهذا سيقضي من البلدان تطوير نظم أغذية مستدامة وسبل جديدة لإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك التنوع الوراثي، من أجل بناء مستقبل قابل للاستمرار بالنسبة إلى البشرية. وسيرتبط التنوع المحصولي والأمن الغذائي وتغير المناخ ارتباطاً وثيقاً بطرق مختلفة. ويواجه المجتمع الدولي اليوم تحدياً ثلاثياً، ألا وهو التصدي لخسارة التنوع المحصولي واستخدامه بشكل أكثر فعالية لتحقيق الأمن الغذائي، مع التكيف في الوقت ذاته مع تغير المناخ.

7- وسيكون التنوع البيولوجي الزراعي أداة مهمة للتعامل مع التحديات التي ينبغي مواجهتها في العقود المقبلة. فالإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي الزراعي تساهم في تنوع النظم الزراعية، وفي جعل قطاعي الأغذية والزراعة الوطنيين أكثر استدامة من خلال النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتحسين سبل العيش في الريف.

8- وتمثل المنتجات النباتية أكثر من 80 في المائة من النظام الغذائي البشري؛ ومن هذا المنطلق، فإن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تشكل ركائز رئيسية للأمن الغذائي العالمي. ولطالما قام المزارعون والمربون بتكييف المحاصيل مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتغيرة من خلال اختيار أصناف محصولية معينة وتربيتها. ويعزى جزء كبير من الزيادة التي شهدتها الإنتاجية الزراعية في العالم خلال العقود الماضية إلى تحسين المحاصيل. وإن استخدام التنوع الوراثي يمكن المزارعين من إنتاج محاصيل مكيفة مع الإجهاد الأحيائي واللا أحيائي ومغذية بصورة أكبر وذات خصائص أفضل.

9- وقد عانت المحاصيل من تغير المناخ في الماضي، ولكن ليس على النطاق والحجم المتوقعين في العقود المقبلة، في وقت من الضروري فيه وضع حد للجوع والفقر في الريف بحلول عام 2030. وسيتم إجراء تغييرات أساسية في الاستراتيجيات للحفاظ على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتربيتها وتبادلها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما سيتعين تعبئة طائفة واسعة من المواد الوراثية المحصولية وإتاحتها داخل البلدان وفي ما بينها، وسيحتاج المزارعون والمربون إلى الوسائل والدعم لتكييف المحاصيل مع الظروف الجديدة والمختلفة جذرياً.

10- وقد تم تدجين المحاصيل التي تطعم العالم منذ آلاف السنين وستقتضي الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تدخلاً بشرياً مستمراً في عملية تطورها. ويبلغ مستوى اعتماد البلدان على التنوع الوراثي المحصولي الناشئ خارج حدودها حوالي 70 في المائة كمتوسط عالمي، والاتجاه السائد هو أن هذا الترابط سيتزايد طوال القرن الحادي والعشرين. وسيكون التبادل المتزايد والمستمر للمواد الوراثية المحصولية حاسم الأهمية بالنسبة إلى البحوث الزراعية وتربية أصناف محاصيل مكيفة. ومن ثم، فإن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تعتبر شاغلاً مشتركاً لجميع البلدان.

## ثالثاً - المساهمة السياساتية والأحكام الرئيسية للمعاهدة الدولية

11- بالنظر إلى ارتفاع مستوى الترابط بشأن الموارد الوراثية المحصولية وأهمية هذه الموارد بالنسبة إلى البحوث والأمن الغذائي، وافقت الحكومات على مجموعة مشتركة من القواعد والآليات الخاصة بالتبادل وأدرجتها في معاهدة اعتمدها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) في نوفمبر/تشرين الثاني 2001.

12- وتمثل أهداف المعاهدة الدولية، على نحو ما هو منصوص عليه في المادة 1، في صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام واقتسام المنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد على نحو عادل ومتكافئ، بما يتسق مع اتفاقية التنوع البيولوجي، من أجل الزراعة المستدامة والأمن الغذائي. ولتحقيق هذه الأهداف، تتيح المعاهدة الدولية إطاراً للحوكمة وآلية تنفيذية وإطاراً سياساتياً بشأن الإدارة المستدامة للموارد الوراثية النباتية. كما توفر منتدى حكومياً دولياً ومتعدد أصحاب المصلحة للحوار بشأن السياسات حول القضايا المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية.

13- وتقدم المادتان 5 و6 من المعاهدة الدولية توجيهات إلى البلدان بخصوص التدابير والأنشطة الواجب إجراؤها لتعزيز الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام. ويتمثل أحد مكونات المهمة للمادة 5 -صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستكشافها وجمعها وتوصيفها وتقييمها وتوثيقها- في توصيف وتقييم المحاصيل وسماتها المفيدة المحتملة التي قد تكون لازمة لتطوير أصناف جديدة من المحاصيل. وتسلط هذه المادة أيضاً الضوء على أهمية اتباع نهج تكميلي بين الصيانة في الموقع الطبيعي وخارج الموقع الطبيعي. وأما المادة 6 -الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية- فتركز بصورة خاصة على أهمية الحفاظ على نظم زراعية متنوعة وعلى تنفيذ نهج تشاركية لتربية النباتات. وتدعم أيضاً إدارة تنوع المحاصيل على مستوى المزرعة بغية الحد من التآكل الوراثي وزيادة إنتاج الأغذية بطريقة مستدامة.

14- وأما النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم المنافع (النظام المتعدد الأطراف)، الذي يعتبر الآلية الأساسية للمعاهدة الدولية، فقد أنشئ بموجب المواد من 10 إلى 13. ويوفر النظام المتعدد الأطراف إطاراً شفافاً وموثوقاً لتبادل الموارد الوراثية للمحاصيل المدرجة في الملحق الأول بالمعاهدة الدولية، الذي وضع وفقاً لمعايير الأمن الغذائي والترابط. وبموجب النظام المتعدد الأطراف، تمنح الأطراف المتعاقدة بعضها البعض إمكانية الحصول الميسر على مواردها الوراثية النباتية، في حين يُشجّع مستخدمي المواد الوراثية النباتية من النظام المتعدد الأطراف على تقاسم منافعها مع النظام المتعدد الأطراف. وينبغي تدفق هذه المنافع بالأساس إلى المزارعين الذين يوجدون في البلدان النامية والذين يعززون الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام. وتغطي المعاهدة الدولية عدة أنواع من تقاسم المنافع، بما في ذلك تقاسم المنافع المالية وغيرها من المنافع الناشئة عن تداولها التجاري، وتبادل المعلومات، والحصول على التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات.

15- وبغية مؤازرة الجهود الرامية إلى الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية واستخدامها بشكل مستدام، تشجع المعاهدة الدولية التعاون الدولي بين أطرافها المتعاقدة، حسب الاقتضاء، إضافة إلى جهودها الوطنية، على نحو ما هو منصوص

عليه في المادة 7 -الالتزامات القطرية والتعاون الدولي. وفي هذا الصدد، تولى المادة 8 -المساعدة الفنية -اهتماما خاصا إلى تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان النامية بهدف تيسير تنفيذ المعاهدة الدولية. وعلاوة على ذلك، ترسي المادة 18 -الموارد المالية -أسس استراتيجية لتسهيل تعبئة الموارد المالية لتنفيذ المعاهدة الدولية وتحقيق أهدافها، ودعم الأطراف المتعاقدة في جهودها الهادفة إلى وضع التدابير القطرية ذات الصلة موضع التنفيذ.

16- وتكمن إحدى السمات المميزة للمعاهدة الدولية في أنها تقرّ رسمياً، في المادة 9 -حقوق المزارعين، بالمساهمة الهائلة للمجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين والمزارعين في مختلف أنحاء العالم في الحفاظ على الموارد الوراثية المحصولية وتحسينها وإتاحتها. ومن خلال هذا الإقرار، تهدف المعاهدة الدولية إلى دعم المزارعين في إدارة التنوع المحصولي وصونه في مزارعهم. وتحث الأطراف المتعاقدة على اتخاذ تدابير لضمان حصول المزارعين الذين ظلوا يحافظون على الموارد الوراثية النباتية ويستثمرون في تطويرها على التقدير الواجب والدعم المالي اللازم لمواصلة عملهم القيم. وهذا يشمل تدابير لحماية المعارف التقليدية ذات الصلة بالتنوع المحصولي، والحق في المشاركة في تقاسم المنافع التي قد تنشأ عن استخدام المواد الوراثية المحصولية، والحق في المشاركة في عمليات صنع القرارات الوطنية ذات الصلة.

### رابعاً- مساهمات المعاهدة الدولية في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

17- تقر المعاهدة الدولية، في ديباجتها، بأن إدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة هي نقطة التقاء بين الأمن الغذائي والزراعة والبيئة، وأنه ينبغي وجود أوجه تآزر بين القطاعات. ومن ثم، فإن المعاهدة الدولية توفر استجابة سياساتية فعالة للتحديات العالمية المقترنة بالتنوع المحصولي، والحاجة إلى استدامة الإنتاج الغذائي، والتكيف مع تغير المناخ. ومن هذا المنطلق، فإن المعاهدة قد وضعت كأداة متعددة الأطراف لتحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال تنفيذها، تساهم الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة في المعاهدة في تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

18- وقام النظام المتعدد الأطراف، منذ بدء العمل به في عام 2006، بتوزيع أكثر من 4.2 مليون عينة من المواد الوراثية على المربين من القطاعين العام والخاص ومنظمات المزارعين والجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية في مختلف أنحاء العالم والتي تعمل من أجل تطوير وضمان توافر أصناف المحاصيل اللازمة للتقليل من مواطن ضعف المزارعين الفقراء وزيادة الأمن الغذائي وتمكين المحاصيل من التكيف مع تغير المناخ. ومن أجل إنجاز خطة عام 2030، سيتعين زيادة استغلال المادة الوراثية داخل مستودع الجينات العالمي للمعاهدة الدولية<sup>4</sup>، وسيتعين تعزيز وسائل مستخدمي الموارد الوراثية النباتية وقدراتهم، لا سيما في البلدان النامية، من أجل تعظيم مساهمات النظام المتعدد الأطراف في تحقيق التنمية المستدامة. وإن توفير المعلومات عن الموارد الوراثية النباتية يسهل عمل مستخدمي التنوع الوراثي والقائمين على صونه. ولذلك، فإن مواصلة تطوير النظام العالمي للإعلام عن الموارد الوراثية النباتية تعد عنصراً داعماً أساسياً لتشغيل النظام المتعدد الأطراف، نظراً إلى أن قيمة الموارد الوراثية النباتية تكمن في المعلومات التي تنقل إلى المربين والمزارعين.

<sup>4</sup> هناك أكثر من 1.8 مليون عينة وراثية متاحة حالياً في إطار النظام المتعدد الأطراف.

19- تتخذ الأطراف المتعاقدة في المعاهدة بشكل متزايد خطوات لتعزيز أوجه التآزر بين القطاعات في مجال تنفيذ المعاهدة الدولية على المستوى الوطني. ويجري حالياً تعميم الموارد الوراثية النباتية في عمليات التخطيط الوطني بطريقة شاملة لعدة قطاعات. وقد بادر عدد كبير من الأطراف المتعاقدة، في السنوات الأخيرة، إلى إدراج اعتبارات الموارد الوراثية النباتية في خطط العمل الاستراتيجية للتنوع البيولوجي. وتقر بلدان أخرى بالحاجة إلى تعزيز استراتيجيات التربية في استراتيجياتها الوطنية الهادفة إلى مواجهة تغير المناخ. وهناك إمكانية لتحسين فرص التمويل لتنفيذ المعاهدة إذا قام أصحاب المصلحة في المعاهدة على المستوى الوطني بدعم أهمية الموارد الوراثية النباتية وكذلك الترابط بين التحديات الإنمائية، مثل تغير المناخ والتنمية الزراعية والبيئة والتنوع البيولوجي والتغذية. ويمكن للعملية الحالية الهادفة إلى تحديث استراتيجية التمويل، مع تركيزها على تعزيز الترابط وأوجه التآزر بين مختلف عناصر استراتيجية التمويل، أن تدعم بصورة أكبر ما تبذله الأطراف المتعاقدة من جهود لإدراج الموارد الوراثية النباتية في الاستراتيجيات والإجراءات الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

20- وإن تنفيذ خطة عام 2030 يركز بوجه خاص على الأكثر فقراً والأشد ضعفاً والأكثر تحلفاً عن الركب، ويتمحور حول السكان، ويراعي المساواة بين الجنسين، ويحترم حقوق الإنسان. وتقدم المعاهدة الدولية مساهمات محددة لدعم سبل عيش أشد الفئات ضعفاً. وتعتبر إدارة التنوع الوراثي النباتي وتسخييره بشكل مستدام أحد الخيارات الرئيسية - والقليلة جداً في كثير من الأحيان - المتاحة للمزارعين الضعفاء في ما يبذلونه من جهود لزيادة قدرتهم على الصمود وتأمين سبل عيشهم. وثمة حاجة إلى زيادة الاهتمام والدعم إذا أريد للمزارعين جني كامل منافع التنوع الوراثي، كما يتعين زيادة الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تؤديه النساء في إدارة التنوع البيولوجي وتعزيزه. كما يدعم تنفيذ حقوق المزارعين الجهود التي يبذلها الكثير من الأطراف المتعاقدة للإقرار بإسهامات أفراد المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين والمزارعين في التنمية المستدامة واحتياجاتهم المحددة. ويتيح النظام المتعدد الأطراف فرصاً هائلة لاعتماد تنوع جديد للاستجابة لاحتياجات المزارعين الضعفاء. وينطوي صندوق تقاسم المنافع على محور تركيز قوي في دعم مجتمعات المزارعين الضعيفة.

21- وبالنظر إلى ما تقدم، يساهم التنفيذ الفعال للمعاهدة الدولية في تحقيق عدة أهداف للتنمية المستدامة، ولا سيما الهدفان 2 و15، ولكن أيضاً بصورة غير مباشرة في أهداف أخرى، مثل الأهداف 1 و12 و13 و17<sup>5</sup>. وترتبط خطة عام 2030 بشكل وثيق بأهداف آيشي للتنوع البيولوجي التي يتصل بها عمل المعاهدة الدولية بشكل مباشر، وقد تم إدراج عدد من أهداف آيشي ضمن أهداف التنمية المستدامة 2 و14 و15.

<sup>5</sup> الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

22- وهناك مقصدان يعالجان بصورة مباشرة الأهداف الثلاثة للمعاهدة الدولية:

- المقصد 2-5: الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً، بحلول عام 2020.
- المقصد 15-6: تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دولياً.

23- وتضع خطة عام 2030 آلية عالمية للإبلاغ والاستعراض تشمل مدخلات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية وتتوج بمنتدى سياسي سنوي رفيع المستوى ومنتدى جديد يعقد تحت رعاية رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لإجراء استعراض على المستوى العالمي. ويرفع الأمين العام للأمم المتحدة تقريره عن التقدم المحرز لغرض استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي تزوده المنظمة بمدخلات ذات صلة.

24- وتم الاتفاق في اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في مارس/آذار 2016 على إطار للمؤشرات العالمية، يتألف من 230 مؤشراً، باعتباره "نقطة انطلاق عملية" لرصد المقاصد الـ 169 لخطة التنمية لعام 2030. وأُسند كل مؤشر عالمي لأهداف التنمية المستدامة إلى وكالات "راعية" تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن جمع البيانات من مصادر وطنية، وتقديم سرد للتقرير المحلي السنوي العالمي الخاص بأهداف التنمية المستدامة الذي يرفع إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وتوفير الوثائق بشأن المؤشرات وتحديثها، والعمل على مواصلة التطوير المنهجي، والمساهمة في بناء القدرات الإحصائية. ولدى القيام بذلك، ستتعاون الوكالة الراعية مع وكالات مساهمة أخرى ذات صلة.

25- وتُتترح منظمة الأغذية والزراعة كوكالة راعية تابعة للأمم المتحدة معنية بواحد وعشرين مؤشراً لأهداف التنمية المستدامة عبر الأهداف 2 و5 و6 و12 و14 و15، بما في ذلك تلك الخاصة بالمقصد 2-5، ووكالة مساهمة بالنسبة إلى ستة مؤشرات أخرى. ويشير المؤشر 2-5-1 إلى "عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفاظ على المدى المتوسط أو الطويل"، وتستند البيانات الخاصة بالموارد الوراثية النباتية إلى التقارير القطرية المقدمة إلى المنظمة من خلال رصد تنفيذ خطة العمل العالمية الثانية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي تشكل مكوناً داعمًا للمعاهدة.

26- وفي ما يتعلق بالمقصد 15-6، فإن المؤشر هو على النحو التالي:

- المؤشر 15-6-1: عدد البلدان التي اعتمدت أطراً تشريعية وإدارية وسياساتية لكفالة تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف.

27- وتعتبر أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي الوكالة الراعية لهذا المؤشر في الوقت الذي تعمل فيه أمانة المعاهدة الدولية، من خلال المنظمة، كوكالة مساهمة. ومنذ عام 2016 والأمانة تقدم المعلومات والبيانات اللازمة بشأن هذا المؤشر المتعلق بتنفيذ المعاهدة الدولية. ويتمثل مصدر المعلومات للبيانات المقدمة في التقرير الذي يرفعه كل طرف متعاقد عن التدابير المتخذة لتنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتقه بموجب المعاهدة الدولية، عملاً بالإجراءات والآليات التشغيلية لتشجيع الامتثال ومعالجة قضايا عدم الامتثال.

### خامساً - خاتمة

28- وضعت الحكومات الخطة التحولية والطموحة والمتعددة الأبعاد التي ينبغي تحقيقها بحلول عام 2030، ووافقت على إطار للمؤشرات العالمية للمساءلة عن تحقيقها. وسعياً إلى تحقيق المقاصد وبلوغ الأهداف المتفق عليها، ينبغي دعم الالتزامات الدولية ذات الصلة بالتدابير الوطنية اللازمة. وتعد الملكية القطرية القوية إحدى السمات الرئيسية لخطة عام 2030 على امتداد العملية الخاصة بها، بما في ذلك تنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة.

29- وبالنظر إلى الروابط ذات الصلة المحددة بين المعاهدة الدولية وخطة عام 2030، يمكن للأطراف المتعاقدة المضي قدماً نحو تحقيق الأهداف والمقاصد ذات الصلة الواردة في خطة عام 2030، خاصة لتحقيق المقصدين 2-5 و15-6 من خلال تنفيذ المعاهدة الدولية تنفيذاً كاملاً. ويعتبر الامتثال للأحكام ذات الصلة للمعاهدة الدولية، بما في ذلك الإبلاغ عن المواد في النظام المتعدد الأطراف، وتوفير ما يكفي وما يلزم من الموارد المالية والمساعدة الفنية، من بين الالتزامات العامة الملقاة على عاتقها كأطراف متعاقدة.

30- ويقتضي الطابع المعقد والمترايب لأهداف التنمية المستدامة أيضاً اعتماد نهج متكامل ومترايب لتحقيقها، وخطة عام 2030 تشدد في هذا الصدد على أهمية الشراكات. ويشكل تنشيط الشراكة العالمية وسيلة التنفيذ الرئيسية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وبغية تيسير جهود الأطراف المتعاقدة الرامية إلى صون الموارد الوراثية النباتية واستخدامها على نحو مستدام، تتيح المعاهدة الدولية ما يلزم من إطار وفرص للتعاون الدولي من أجل حشد الموارد المالية وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات.

### سادساً - التوجيهات المطلوبة

31- إن الجهاز الرئاسي مدعو إلى الأخذ علماً بهذا التقرير والنظر في اعتماد قرار، مع مراعاة العناصر الواردة في مرفق هذه الوثيقة، باعتبارها توجيهات بشأن مساهمة المعاهدة الدولية في تحقيق خطة عام 2030.



**المرفق**  
**مشروع القرار 2017/XX**  
**مساهمة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة**  
**في خطة التنمية المستدامة لعام 2030**

**إنّ الجهاز الرئاسي،**

**إذ يقر** بأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (الموارد الوراثية النباتية) لا غنى عنها بالنسبة إلى البلدان لضمان الأمن الغذائي والنهوض بالزراعة المستدامة والتكيف مع تغير المناخ؛

**وإذ يؤكد** مجدداً على الدور المهم للمعاهدة الدولية في إتاحة إطار حوكمة فعال من أجل إدارة الموارد الوراثية النباتية وتبادلها؛

**وإذ يشدّد** على أن التنفيذ الفعال للمعاهدة الدولية يسهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) وأهداف التنمية المستدامة، لا سيما المقصدان 2-5 و 15-6 المتعلقان بالحفاظ على الموارد الوراثية النباتية والحصول عليها وتقاسم منافعتها؛

(1) **يدعو** الأطراف المتعاقدة إلى إعادة التأكيد على التزاماتها وتعزيز جهودها من أجل تنفيذ المعاهدة الدولية تنفيذاً كاملاً لاستدامة الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي؛

(2) **يشدّد** أيضاً على الحاجة إلى التركيز بشكل خاص على احتياجات الأشد فقراً وضعفاً والأكثر تحلفاً عن الركب في تنفيذ المعاهدة الدولية من أجل المساهمة في أعمال خطة عام 2030؛

(3) **يشجع** الأطراف المتعاقدة على تعميم تنفيذ المعاهدة الدولية في البرامج الوطنية ذات الصلة بخطة عام 2030؛

(4) **يشدّد** على أن تقارير الأطراف المتعاقدة بموجب إجراءات الامتثال بشأن تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة الدولية توفر مصدراً مفيداً للمعلومات لتقييم التقدم المحرز في الحصول على الموارد الوراثية النباتية وتقاسم منافعتها، ويشجع الأطراف المتعاقدة على تقديم هذه التقارير الوطنية للإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق المقصد 15-6؛

(5) **يحث** الأطراف المتعاقدة على بذل قصارى جهودها لضمان الحفاظ الطويل الأجل على الموارد الوراثية النباتية بحلول عام 2020، على نحو ما يدعو إليه المقصد 2-5 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، ويشدّد على أن الجهود الرامية إلى الحفاظ على التنوع الوراثي النباتي، في الموقع الطبيعي وخارجه على السواء، ينبغي أن تستمر في تمثيل أولوية بعد عام 2020؛

(6) **يشجع** البلدان من غير الأطراف المتعاقدة على أن تصبح أطرافاً في المعاهدة الدولية من أجل تعزيز جهود المجتمع الدولي الهادفة إلى تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية؛

- (7) **يطلب** إلى الأمين أن يواصل، في المنتديات الدولية ذات الصلة، الارتقاء بمستوى الوعي بالمساهمة المهمة للمعاهدة الدولية في تحقيق خطة عام 2030، ودعم الأطراف المتعاقدة، بناء على طلبها ورهنا بتوافر الموارد، في جهودها الرامية إلى تعميم تطبيق المعاهدة الدولية في البرامج والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بإنجاز خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛
- (8) **يطلب** إلى الأمين مواصلة توفير المعلومات التي تقدمها الأطراف المتعاقدة والجهات الأخرى لاستخدامها في عملية الرصد بشأن تحقيق المقصد 15-6، وذلك بالتعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي التي تعتبر وكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن رصد هذا المقصد؛
- (9) **يقرر** أن يقيم، في دورته التاسعة في عام 2021، التقدم المحرز في تحقيق الهدفين 2 و15 من أهداف التنمية المستدامة، خاصة المقاصد المتصلة بالموارد الوراثية النباتية؛
- (10) **يطلب** إلى الأمين أن يبقي الأطراف المتعاقدة بصورة منتظمة على دراية بالتطورات ذات الصلة الحاصلة في المعاهدة الدولية دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تقديم تحديثات إلى المكتب واللجان المعنية التي تنعقد خلال فترة ما بين الدورات؛
- (11) **يدعو** المنظمات الدولية المعنية إلى تقديم الدعم والإسهامات لتنفيذ المعاهدة الدولية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتصل بإدارة الموارد الوراثية النباتية؛
- (12) **يدعو** أصحاب المصلحة الآخرين في مجتمع المعاهدة الدولية، لاسيما منظمات المجتمع المدني والمزارعون وقطاع البذور، إلى مواصلة تعبئة الموارد المالية، وإقامة الشراكات اللازمة لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية؛
- (13) **يناشد** الجهات المانحة دعم تنفيذ استراتيجية المعاهدة الدولية الخاصة بالتمويل كجزء من التزاماتها بتعبئة الموارد المالية اللازمة لتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.